S260705

SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان
تدين تفجيري دمشق وتطالب
بتحقيقات فعالة ودعم دولي
لقدرات الدولة السورية

الخميس 9 تموز 2026

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

دمشق- الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأشد العبارات تفجير عبوتين ناسفتين في وسط العاصمة دمشق صباح يوم الثلاثاء 7 تموز/يوليو 2026، بالقرب من وزارة السياحة، وعلى مسافة أبعد قليلًا من فندق "الفور سيزون" والذي كان يقيم فيه، قبل حصول التفجيرين، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال زيارته الرسمية إلى سوريا.

أسفر التفجيران، الذين وقعا بفارق عدة دقائق فاصلة بينهما، عن **مقتل شخص واحد** وإصابة ما لا يقل عن **36 شخصًا** بجراح متفاوتة الخطورة، معظمهم من عناصر قوات الأمن الداخلي بينهم أربعة من عناصر الشرطة المدنية. وتشير المعلومات الأولية إلى أنَّ إحدى العبوتين **وُضعت** في **مركبة متوقفة**، فيما وُضعت الثانية في **حاوية للنفايات**. ولا تزال ملابسات الحادثة، وهوية منفذيها، ودوافعهم، ومدى ارتباط التفجيرين بزيارة الرئيس الفرنسي قيد التحقيق.

وتتمنى الشبكة السورية لحقوق الإنسان الشفاء العاجل لجميع المصابين، وتعرب عن تضامنها مع الضحايا وعائلاتهم ومع المدنيين الذين تعرضوا للخطر نتيجة هذا الاعتداء.

▪ اعتداء خطير على أمن المدنيين والاستقرار السوري

يمثل التفجيران اعتداءً خطيرًا على الحق في الحياة والسلامة الجسدية، ويعرضان المدنيين والعاملين في المؤسسات العامة للخطر. كما وقعا في منطقة مدنية ومركزية تشهد وجودًا كثيفًا للمواطنين والموظفين.

وتؤكد الشبكة أنَّ استخدام العبوات الناسفة في المناطق المأهولة لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة سياسية أو أمنية. ويتعين محاسبة المسؤولين عن التخطيط والتنفيذ والمساعدة، وفقًا للقانون ومن خلال إجراءات قضائية عادلة.

كما تحذر الشبكة من أنَّ هذه الاعتداءات تهدف، بصرف النظر عن الجهة التي تقف وراءها، إلى تقويض الشعور بالأمن، وإرباك عملية الانتقال، وإضعاف ثقة السوريين والشركاء الدوليين بقدرة مؤسسات الدولة على حماية السكان وضمان استمرارية الحياة العامة.

وفي الوقت نفسه، تؤكد الشبكة ضرورة الامتناع عن إطلاق استنتاجات مسبقة بشأن هوية المنفذين أو دوافعهم قبل استكمال التحقيقات وجمع الأدلة.

▪ المطالبة بتحقيق فعال ومستقل وشفاف

تطالب الشبكة السورية لحقوق الإنسان السلطات السورية بإجراء تحقيق جنائي سريع وجاد وفعال في التفجيرين، وفقًا للمعايير القانونية والمهنية، على أن يشمل التحقيق:

1. تأمين مسرح الجريمة ومنع العبث بالأدلة أو إزالتها قبل استكمال الفحص الفني.
2. جمع وتحليل بقايا العبوتين وتحديد طبيعتهما ومكوناتهما وآلية تفجيرهما ومصدر المواد المستخدمة فيهما.
3. فحص تسجيلات المراقبة والاتصالات والبيانات الرقمية المتصلة بموقع الحادثة، مع احترام الضمانات القانونية والحق في الخصوصية.
4. الاستماع إلى المصابين والشهود والعاملين في المنطقة، وتوفير الحماية اللازمة لهم.
5. فحص ما إذا كانت هناك صلة بين التفجيرين واعتداءات أمنية أخرى شهدتها دمشق خلال الفترة الأخيرة، من دون افتراض هذه الصلة مسبقًا.
6. تحديد أوجه القصور التي سمحت بوضع العبوتين في منطقة حساسة، ومراجعة الإجراءات المتبعة من دون تحميل المسؤولية بصورة تعسفية لأفراد أو جهات لم تثبت مسؤوليتهم.
7. إحالة كل من تثبت مسؤوليته إلى قضاء مدني مستقل ومختص، وضمان حق المتهمين في المحاكمة العادلة ومنع التعذيب وسوء المعاملة وانتزاع الاعترافات بالإكراه.
8. إطلاع الرأي العام بصورة منتظمة على النتائج الأساسية للتحقيق، مع عدم نشر معلومات من شأنها الإضرار بسير التحقيق أو بسلامة الشهود.

وترى الشبكة أنَّ التحقيق الفعال لا يقتصر على إعلان توقيف مشتبه بهم، بل يتطلب تقديم أدلة قابلة للفحص القضائي، وتحديد كامل لسلسلة المسؤولية، والكشف عن الجهات التي خططت أو موّلت أو سهّلت تنفيذ الاعتداء.

▪ دعوة فرنسا إلى دعم التحقيق والقدرات السورية

نظرًا إلى وقوع التفجيرين أثناء الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي، تدعو الشبكة الحكومة الفرنسية إلى التعاون مع السلطات السورية في التحقيق، وتقديم ما يتوافر لديها من معلومات أو تسجيلات أو أدلة فنية يمكن أن تساعد في تحديد المسؤولين.

كما تطالب الشبكة فرنسا والاتحاد الأوروبي والدول الصديقة بتقديم دعم فني ولوجستي ومادي عاجل لمؤسسات الدولة السورية المختصة بحماية المدنيين والتحقيق في الجرائم، وبوجه خاص في المجالات الآتية:

- التحقيقات الجنائية والطب الشرعي وتحليل المتفجرات.
- تدريب الشرطة المدنية ووحدات تفكيك العبوات.
- حماية مسارح الجريمة وحفظ الأدلة الرقمية والمادية.
- تطوير نظم الإنذار والاستجابة للطوارئ.
- دعم خدمات الإسعاف والدفاع المدني والمستشفيات.
- بناء قواعد بيانات جنائية تخضع للقانون والرقابة القضائية.
- تطوير آليات التنسيق بين الشرطة والقضاء والنيابة العامة.
- حماية المنشآت المدنية والدبلوماسية من دون تقييد غير مشروع للحريات العامة.

ويجب أن يخضع هذا الدعم لضمانات واضحة تتعلق بحقوق الإنسان، والرقابة المدنية والقضائية، والشفافية.

■ دعم سوريا لا يقتصر على الإدانة

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ إدانة التفجيرين يجب أن تقترن بمساندة عملية لسوريا في مواجهة التحديات الأمنية والمؤسسية التي تواجهها في المرحلة الانتقالية.

فقد ورث السوريون مؤسسات أضعفتها عقود من الفساد والاستبداد والهيمنة الأمنية، ولا يمكن مطالبتها بمواجهة شبكات العنف والجريمة والإرهاب من دون توفير الموارد والتدريب والتقنيات الحديثة وإصلاح هياكلها القانونية والإدارية.

غير أنَّ بناء قدرة الدولة الأمنية يجب ألا يعني العودة إلى نموذج الأجهزة المغلقة وغير الخاضعة للمساءلة الذي ساد في عهد نظام الأسد. المطلوب هو بناء شرطة مدنية وأجهزة تحقيق مهنية تحمي السكان، وتعمل تحت سلطة القانون والقضاء، وتخضع لرقابة مستقلة، وتحترم حقوق الضحايا والمشتبه بهم على السواء.

وتدعو الشبكة بصورة خاصة فرنسا، في ضوء الانفتاح الجديد في العلاقات السورية الفرنسية، إلى جعل دعم المؤسسات السورية جزءًا أساسيًا من الشراكة بين البلدين. وينبغي أن يشمل ذلك دعم القضاء، والشرطة المدنية، والطب الشرعي، والحماية المدنية، والمؤسسات الصحية، إلى جانب دعم الحوكمة والنزاهة والشفافية.

توصيـات

تطالب الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

الحكومة السورية:

- إجراء تحقيق مهني وشفاف ونشر نتائجه الأساسية.
- توفير العلاج والتعويض والدعم النفسي للمصابين.
- حماية الشهود والأدلة ومسرح الجريمة.
- الامتناع عن الاعتقال التعسفي أو العقاب الجماعي.
- مراجعة إجراءات حماية المناطق المدنية الحساسة.
- ضمان الرقابة القضائية على جميع التدابير الأمنية.

الحكومة الفرنسية:

- تقديم التعاون الفني والمعلوماتي الكامل للتحقيق.
- دعم قدرات التحقيق الجنائي والطب الشرعي وتفكيك المتفجرات.
- مساعدة سوريا في إصلاح مؤسسات الأمن والعدالة وفق معايير حقوق الإنسان.
- عدم السماح بأن تؤدي الحادثة إلى تقليص الانخراط الفرنسي أو عزل سوريا.

الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي:

- إدانة التفجيرين ودعم ملاحقة المسؤولين عنهما.
- زيادة الدعم المادي والتقني للمؤسسات السورية المدنية والقضائية والأمنية المهنية.
- دعم برامج حماية المدنيين والاستجابة الطبية والدفاع المدني.
- المساهمة في بناء مؤسسات سورية فعالة وخاضعة للقانون والمساءلة.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org